

أثر خصائص الشركات على
الإفصاح المحاسبي عن المخاطر
وحجم التداول: دراسة اختبارية
على الشركات المساهمة المصرية.

دكتور

ضياء محمد صلاح الدين متولي

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة الزقازيق

أثر خصائص الشركات على الإفصاح المحاسبي عن المخاطر وحجم التداول: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية.

ملخص البحث:

استهدف البحث الحالي اختبار العلاقة بين خصائص الشركات (حجم الشركة والرافعة المالية) والإفصاح المحاسبي عن المخاطر، وتم الاعتماد على اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول لقياس حجم الشركة ونسبة المديونية لقياس الرافعة المالية (كمتغيرات مستقلة) واللوغاريتم الطبيعي لعدد البنود المفصوح عنها لقياس الإفصاح المحاسبي عن المخاطر (كمتغير تابع)، كذلك اختبار العلاقة بين خصائص الشركات (حجم الشركة والرافعة المالية) وحجم التداول، واعتمد البحث الحالي على نموذج الانحدار المتعدد لاختبار العلاقات السابق الإشارة إليها، كما تم تقدير نموذج الانحدار مرتين، مرة لاختبار العلاقة بين حجم الشركة والرافعة المالية والإفصاح المحاسبي عن المخاطر، وإعادة تقدير نموذج الانحدار مرة أخرى لنفس عينة الشركات لاختبار العلاقة بين حجم الشركة والرافعة المالية وحجم التداول، وذلك لعينة من الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية، ولعدد ٦٠ شركة تمثل عدد ١٠ قطاعاً اقتصادياً مختلفاً، وتوصلت الدراسة لوجود علاقة معنوية موجبة بين حجم الشركة والإفصاح المحاسبي عن المخاطر للشركات المساهمة المصرية، كما لا توجد علاقة بين الرافعة المالية والإفصاح المحاسبي عن المخاطر لعينة شركات الدراسة، وأيضاً وجود علاقة معنوية موجبة بين حجم الشركة وحجم التداول للشركات المساهمة المصرية، بالإضافة إلى أنه لا توجد علاقة بين الرافعة المالية وحجم التداول لعينة شركات الدراسة.

الكلمات الدالة: الإفصاح المحاسبي عن المخاطر - حجم الشركة - الرافعة المالية - حجم التداول.

The Impact Company Characteristics on Risk Disclosure and Volume Trading: (Evidence from the Egyptian joint stock companies)

Abstract

This study aims to investigate the relationship between company characteristics (firm size and Leverage) and accounting risk disclosure, depending on logarithm of Total assets to measure the independent variable (firm size) and the leverage ratio to measure the independent variable (leverage), and logarithm of number terms of accounting risk disclosure to measure the dependent variable (Risk Disclosure), and investigate the relationship between (firm size and Leverage) and trading volume.

Multiple regression models were used twice, first to test the relationship between firm size and leverage and risk disclosure, second estimated regression model to test the relationship between firm size and leverage and volume trading.

In order to meet the objectives of this study, random sample of 60 Egyptian corporation listed in Egyptian stock exchange were selected from 10 economic sector, and the results are:

- 1- This study found a positive relationship between firm size and accounting risk disclosure.
- 2- This study found no relationship between leverage and accounting risk disclosure.
- 3- This study found a positive relationship between firm size and trading volume.
- 4- This study found no relationship between leverage and trading volume.

Key words: Accounting risk disclosure, Firm size, Leverage, Trading volume.

أولاً: مقدمة، ومشكلة البحث:

تعد عملية الإفصاح المحاسبي عن المخاطر أحد الموضوعات الهامة والتي نالت اهتمام الأدبيات المحاسبية في الآونة الأخيرة، خصوصاً عقب الانهيارات المالية التي تعرضت لها كبرى الشركات العالمية (مثل شركة انرون - شركة وورلد كوم)، فالتقارير المالية السنوية المفصح عنها من قبل الشركات أحد المصادر الرئيسية للمساهمين وأصحاب المصالح المختلفة (مثل الجهات الحكومية - الدائنون - المحللون الماليون) للحصول على المعلومات اللازمة لعملية ترشيد القرارات (Khlif and Hussainey, 2016; Hudi, 2021).

تُعد عملية الإفصاح عن التقارير المالية عملية إلزامية تتطلبها المنظمات المهنية والمعايير المحاسبية، لتوفير المعلومات اللازمة لأصحاب المصالح المختلفة (Bonsall, and Miller, 2017)، كما تساعد عملية الإفصاح المحاسبي عن المخاطر بالتقارير المالية السنوية المستثمرين وأصحاب المصالح المختلفة في عملية ترشيد القرارات وتخفيض حدة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين (Nahar, et al, 2016; Al-Hadi, et al, 2016).

أوضحت العديد من الدراسات (صالح، ٢٠٢٠)، (Khlif and Hussainey, 2016)، وجود فجوة معلوماتية بشأن عملية الإفصاح عن مزيد من المعلومات الخاصة بالمخاطر بين معدي التقارير المالية والمستخدمين، نشأت تلك الفجوة

كنتيجة لعدم كفاية عملية الإفصاح المحاسبي للمخاطر تلبية لاحتياجات أصحاب المصالح المختلفة.

أشارت دراسة (Cardazzo, et al, 2017) لعدم فعالية الإفصاح الإلزامي عن المخاطر وأنه غير كاف لتلبية احتياجات المستخدمين، حيث توضح نظرية أصحاب المصالح أنه حتى تتمكن المنشأة من البقاء والاستمرار في السوق فعليها تلبية احتياجات أصحاب المصالح المختلفة (كسب رضا أصحاب المصالح المختلفة).

ونتيجة لذلك تزايدت الدعوات حول قيام المنشآت بعملية الإفصاح المحاسبي عن المزيد من المعلومات الخاصة بالمخاطر اختيارياً سواء المخاطر التي تعرضت لها وكيفية التعامل معها أو المخاطر المحتمل أن تتعرض لها مستقبلاً (صالح، آخرون، ٢٠٢٠)، (Al Hadi, et al, 2016).

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB, 2010) إرشادات تتعلق بالإفصاح المحاسبي عن المخاطر وكيفية إدارتها، وعلى المستوى المحلي (البيئة المصرية) هناك عدة معايير تتعلق بعملية الإفصاح المحاسبي عن المخاطر، وهي معايير المحاسبة المصرية المعدلة، ٢٠١٥، (وزارة الاستثمار، ٢٠١٥):

- المعيار المصري رقم (٧) والخاص بالأحداث اللاحقة للفترة المالية.
- المعيار المصري رقم (١٣) والمتعلق بآثار تغيرات أسعار الصرف الأجنبية.

- المعيار المصري رقم (٢٥) الخاص بالأدوات المالية – العرض.
 - المعيار المصري رقم (٢٦) والمتعلق بالأدوات المالية (الاعتراف - القياس).
- إضافة إلى المعيار المصري رقم (٤٧) والذي صدر مؤخراً والمتعلق بالأدوات المالية والمخاطر الائتمانية ومحاسبة التغطية (وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٩).
- في ذات السياق أوضح الدليل المصري لحوكمة الشركات عام ٢٠١٦ أنه يتعين على مجلس الإدارة تشكيل لجنة إدارة المخاطر من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين للقيام بما يلي:
- التحقق من فعالية إدارة المخاطر بالمنشأة.
 - تحديد وتقدير مستوى المخاطر المقبول على مستوى المنشأة.
 - وضع إجراءات التعامل مع المخاطر التي تواجه المنشأة.
- ونظراً لاختلاف مستوى الإفصاح عن المخاطر فيما بين المنشآت، فقد قامت العديد من الدراسات باختبار أثر خصائص الشركات كعوامل مؤثرة على الإفصاح المحاسبي عن المخاطر، حيث اختبرت دراسات (Gulko, 2017; Khlif and Hussainey, 2016; Tauringana and Chithambo, 2016) العلاقة بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح المحاسبي عن المخاطر، وتوصلت لوجود علاقة معنوية موجبة بين حجم الشركة والافصاح عن المخاطر.

اختبرت دراسات (Khlif and Hussainey, 2016; Hariadi, 2020; Alkurdi, et al, 2019; Elshandidy, et al, 2013) نسبة المديونية (الرافعة المالية) للشركة والإفصاح المحاسبي عن المخاطر، وتوصلت لوجود علاقة معنوية موجبة بين الرافعة المالية والإفصاح عن المخاطر.

في ضوء ما سبق يمكن صياغة التساؤل
البحثي التالي:

١- هل توجد علاقة بين حجم الشركة والرافعة المالية كأحد خصائص الشركات والإفصاح المحاسبي عن المخاطر للشركات المساهمة المصرية؟

يحاول البحث الحالي تقديم إضافة علمية من خلال تناول العلاقة بين خصائص الشركات (حجم الشركة والرافعة المالية) لنفس عينة شركات الدراسة (التي اختبر تأثيرها على الإفصاح المحاسبي عن المخاطر) وتناول أثرها على حجم التداول.

حيث اختبرت دراسات (Hariyanto, 2021; Zahoor, et al., 2017) العلاقة بين حجم الشركة وحجم التداول، وتوصلت لوجود علاقة طردية بين حجم الشركة وحجم التداول، كذلك اختبرت دراسات (Tripathy, et al, 2016; Atiyet, 2017) العلاقة بين الرافعة المالية وحجم التداول، وتوصلت لوجود علاقة عكسية بين الرافعة المالية وحجم التداول.

في ضوء ما سبق يمكن صياغة التساؤل
البحثي التالي:
٢- هل توجد علاقة بين حجم الشركة والرافعة
المالية وحجم التداول للشركات المساهمة
المصرية؟

ثانياً: هدف البحث:

يستهدف البحث الحالي دراسة العلاقة بين
خصائص الشركات (حجم الشركة - الرافعة المالية)
والإفصاح المحاسبي عن المخاطر، كذلك اختبار
العلاقة بين حجم الشركة والرافعة المالية وحجم
التداول للشركات المساهمة المصرية.

ثالثاً: أهمية البحث:

- تتمثل أهمية البحث في النقاط التالية:
- يُعد البحث الحالي امتداداً للأدبيات المحاسبية
التي تناولت العلاقة بين خصائص الشركات
(حجم الشركة والرافعة والمالية) والإفصاح
المحاسبي عن المخاطر.
 - يُلاحظ ندرة الدراسات التي اختبرت العلاقة بين
حجم الشركة والرافعة المالية والإفصاح
المحاسبي عن المخاطر في البيئة العربية،
وخصوصاً جمهورية مصر العربية، ذلك في
حدود علم الباحث.
 - يُمثل البحث الحالي امتداداً للأدبيات المحاسبية
التي تناولت العلاقة بين حجم الشركة والرافعة
والمالية وحجم التداول.
 - يُلاحظ ندرة الدراسات التي اختبرت العلاقة
حجم الشركة والرافعة المالية وحجم التداول في

البيئة العربية، وخصوصاً جمهورية مصر العربية، ذلك في حدود علم الباحث.

- من المتوقع أن تفيد نتائج هذا البحث الجهات المهنية والتنظيمية فيما يتعلق بعملية الإفصاح عن المخاطر، واتخاذ الخطوات اللازمة والتي من شأنها إضفاء صفة السهولة للإفصاح عن مزيد من المعلومات الخاصة بالمخاطر.

- من المتوقع أن تفيد نتائج هذا البحث الجهات المهنية والتنظيمية الخاصة بسوق الأوراق المالية بشأن التأثيرات المحتملة لحجم الشركة والرافعة المالية على حجم التداول.

رابعاً: حدود الدراسة:

- يقتصر تطبيق الدراسة الاختبارية على عينة ميسرة من الشركات المصرية المسجلة داخل قطاعات مختلفة ببورصة الأوراق المالية المصرية، حيث يقتصر التطبيق على عشر قطاعات اقتصادية مختلفة بعد استبعاد الشركات التي تنتمي إلى 6 قطاعات اقتصادية مختلفة (ورق ومواد تعبئة وتغليف – اتصالات وعلام و تكنولوجيا معلومات – طاقة وخدمات مساندة – تجارة وموزعون – خدمات تعليمية – المرافق)، نظراً لعدم وجود عينة كافية من الشركات بتلك القطاعات.

- تم استبعاد الشركات التي تنتمي لقطاعي البنوك والخدمات المالية، ذلك لعدم

ملاءمة بياناتها لطبيعة البيانات الخاصة
بالدراسة الحالية.

• كذلك يقتصر تطبيق الدراسة
الاختبارية عند اختبار العلاقة بين خصائص
الشركات والإفصاح عن المخاطر وحجم
التداول على خاصية حجم الشركة وخاصية
الرافعة المالية.

خامساً: خطة البحث:

يتم تنظيم الجزء المتبقي من البحث كما يلي:
القسم الأول: الإطار النظري للبحث.
القسم الثاني: الدراسات السابقة، وتطوير فرضيات
الدراسة.
القسم الثالث: الدراسة الاختبارية.

القسم الأول الإطار النظري للبحث

مقدمة:

يتناول هذا القسم مفهوم المخاطر وماهية
الإفصاح عن المخاطر، ثم تناول أهمية عملية
الإفصاح المحاسبي عن المخاطر، ثم عرض لمفهوم
وأهمية حجم التداول، ثم عرض للنظريات التفسيرية
لعملية الإفصاح عن المخاطر وحجم التداول، وأخيراً
المحددات الخاصة بالإفصاح المحاسبي عن المخاطر
وحجم التداول، من خلال النقاط التالية:

أولاً: مفهوم المخاطر، وماهية الإفصاح عن المخاطر:

تعددت المفاهيم الخاصة بالمخاطر، حيث أشارت دراسات (Hudi, 2021; Dobler, et al, 2011; Tan, et al, 2017; Linsley and Shrivess, 2006) إلى أن المخاطر تشير لحدوث خسائر أو تمثل تهديد أو احتمالية حدوث أضرار مستقبلية أو حدوث تخفيض للأرباح أو وقوع أحداث تؤثر سلباً على أهداف المنشآت.

على جانب آخر أشارت دراسة (Rujjin and Sukriman, 2020; Miihkinen, 2013) إلى أن المخاطر تمثل أي أحداث قد تؤثر على أداء أو أهداف المنشآت سواء كانت احتمالية تحقيق خسائر أو احتمالية تحقيق أرباح.

في ذات السياق يري الباحث استناداً إلى الأدبيات أن هناك اتجاهين للمفاهيم الخاصة بالمخاطر، وهما:

الاتجاه الأول: يري أصحاب هذا الاتجاه أن المخاطر ترتبط بتحقيق الخسائر أو احتمالية تحقيق خسائر مستقبلية، أي أن هذا الاتجاه يتبنى الآثار السلبية للمخاطر.

الاتجاه الثاني: يري أصحاب هذا الاتجاه أن المخاطر ترتبط باحتمالية تحقيق خسائر أو أرباح، أي أن هذا الاتجاه يتبنى الآثار الإيجابية والسلبية للمخاطر والناجئة عن أحداث مستقبلية.

في ضوء ذلك، يمكن تعريف عملية الإفصاح عن المخاطر بأنه الإفصاح عن المعلومات

في التقارير المالية السنوية والتي تتضمن المخاطر التي تتعرض لها المنشأة أو التي يمكن أن تتعرض لها مستقبلاً وقد تؤثر على نتائج المنشآت.

ثانياً: أهمية الإفصاح المحاسبي عن المخاطر:

تتمثل أهمية عملية الإفصاح المحاسبي عن مزيد من المعلومات الخاصة بالمخاطر، في النقاط التالية (Hudi, 2021; Nahar, et al, 2016; Al-Hadi, et al, 2016):

- مساعدة المستثمرين وأصحاب المصالح المختلفة في عملية ترشيد القرارات.
- تخفيض حدة عدم تماثل المعلومات فيما بين الإدارة والملاك، وتخفيض درجة عدم التأكد المرتبطة بالمستقبل.
- إشارة حول قدرة الشركة على التعامل مع المخاطر الحالية وكيفية مواجهة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة مستقبلاً.
- العمل على تلبية احتياجات أصحاب المصالح المختلفة وكسب ثقة وتأييد المساهمين في إدارة المنشأة.
- إمكانية مساعدة المستثمرين بالتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.
- تعظيم قيمة المنشأة وثروة المساهمين.

ثالثاً: مفهوم وأهمية حجم التداول:

يشير حجم التداول لكمية وقيمة ما يتم تداوله من أوراق مالية داخل سوق الأوراق المالية خلال

فترة زمنية محددة (غالباً سنة)، فهو مؤشر يعكس إجمالي ما يتم تداوله داخل سوق الأوراق المالية سواء (عدد المعاملات أو قيمة المعاملات)، تتمثل أهمية حجم التداول، فيما يلي (Assan and Thomas 2013; Barron, et al, 2011):

- مساعدة المستثمرون والمحللون الماليون وأصحاب المصالح المختلفة في التعرف على اتجاه أسعار الأسهم من خلال متابعة التغيرات في حجم التداول.
- يُعد أداة للتحليل الفني، فهو يساعد المستثمر في إمكانية التنبؤ باتجاه أسعار الأسهم في المستقبل.

رابعاً: النظريات الداعمة لعملية الإفصاح عن المخاطر وحجم التداول:

هناك العديد من النظريات المفسرة أو الداعمة أو التي تمثل حوافز لعملية الإفصاح عن المخاطر وحجم التداول، تتمثل فيما يلي:

١/٤: نظرية الإشارة:

تشير تلك النظرية إلى أن دوافع المنشآت للاتجاه نحو الإفصاح عن المخاطر يتمثل في إرسال إشارات للمستثمرين وأصحاب المصالح المختلفة (السوق) حول قدرتها على التعامل مع تلك المخاطر والعمل من أجل تعظيم ثروة المساهمين، الوصول لأكبر عدد ممكن من المستثمرين وأصحاب المصالح المختلفة للتعبير عن قوة أدائها (Rujjin and Sukriman, 2020; Abdulland Shukor,

(2015)، وبالتالي زيادة حجم التداول نتيجة إقبال المستثمرين على الاستثمار في تلك المنشآت.

٢/٤ : نظرية الشرعية:

تقدم تلك النظرية تفسير حول دوافع المنشآت للإفصاح المحاسبي عن المخاطر، حيث تتجه المنشآت نحو الإفصاح عن المخاطر للعديد من المزايا، أهمها (Oliveira, et al, 2011; Elshandidy, et al, 2019):

- أن عملية الإفصاح عن التهديدات أو الأضرار المحتملة وكيفية التعامل معها يساهم في كسب دعم وتأييد المساهمين.

- زيادة حجم التداول من خلال محاولة جذب مستثمرين جدد.

- تجنب تكاليف التقاضي.

٣/٤ : نظرية الوكالة:

تشير نظرية الوكالة لوجود تعارض مصالح فيما بين المساهمين (الأصيل) والمديرين (الوكيل)، حيث يقوم الأصيل بتفويض الوكيل بإدارة شئون الشركة، إلا أن بعض المديرين يحاولون استغلال تلك السلطة لمحاولة تحقيق منافع شخصية لصالحهم على حساب مصلحة الملاك (Jensen and Meckling, 1976).

توضح تلك النظرية أن دوافع الشركات للإفصاح المحاسبي عن المخاطر ضمن التقارير المالية السنوية يتثل فيما يلي (Buckby, et al, 2015; Taylor, et al, 2010):

- خفض عدم تماثل المعلومات وحدة تعارض المصالح فيما بين الإدارة والملاك.
 - تُساهم عملية الإفصاح عن المخاطر في تخفيض درجة عدم التأكد المرتبطة بالمستقبل.
 - ترشيد قرارات المستثمرين وأصحاب المصالح المختلفة (جانب تعظيم مصلحة المساهمين)، ومن ثم زيادة اقبال المستثمرون للاستثمار في تلك المنشآت وزيادة حجم التداول.
- ٤/٤ : النظرية السياسية:**

تقدم تلك النظرية تفسير لقيام المنشآت بالاتجاه نحو الإفصاح عن المخاطر بالتقارير المالية السنوية، فالمنشآت تقوم بالإفصاح عن المخاطر من أجل (Salem, et al, 2019):

- تجنب تكاليف الرقابة عليها.
- تجنب الأضرار الناجمة عن عدم القيام بالإفصاح عن المخاطر والتي قد تؤثر على سمعة المنشأة بالسلب.

٥/٤ : نظرية أصحاب المصالح:

تشرح تلك النظرية أن عملية الإفصاح المحاسبي عن المخاطر من قبل المنشآت يكون نتيجة التزامات أخلاقية تجاه المساهمين وأصحاب المصالح المختلفة (Habbash et al., 2016).

خامساً: المحددات الخاصة بالإفصاح المحاسبي عن المخاطر وحجم التداول: ١/٥ : حجم الشركة:

تتسم المنشآت الكبيرة غالباً بتنوع وتعقد عملياتها التشغيلية، فمن منظور نظرية الوكالة تميل إدارات تلك المنشآت للاتجاه نحو الإفصاح عن المخاطر، ذلك لما يلي:

- تلبية احتياجات المستثمرين وأصحاب المصالح المختلفة، وبالتالي زيادة حجم التداول على الأسهم.
- تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات فيما بين الإدارة والملاك.

ومن منظور نظرية الإشارة، تسعى المنشآت الكبيرة للإفصاح عن المخاطر بالتقارير المالية السنوية، لإرسال إشارات للمستثمرين وأصحاب المصالح المختلفة توضح قدرتها على إدارة المخاطر المختلفة (Khlif and Hussainey, 2016).

لذلك يُمكن توقع وفي ضوء نظرية الإشارة ونظرية الوكالة بأن تكون العلاقة بين حجم الشركة وكل من الإفصاح المحاسبي عن المخاطر وحجم التداول علاقة طردية، بمعنى أنه كلما زاد حجم الشركة زادت عملية الإفصاح عن المخاطر وزاد حجم التداول.

٢/٥ : الرافعة المالية:

أوضحت دراسة (Elzahar and Hussainey, 2012) أنه ومن منظور نظرية الوكالة، فإن المنشآت ذات نسب المديونية المرتفعة تميل نحو الاتجاه للإفصاح عن المخاطر بالتقارير

المالية السنوية لتخفيض حدة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والدائنين.

ومن منظور نظرية الإشارة فإن عملية الإفصاح عن المخاطر تُعد إشارة هامة للدائنين وأصحاب المصالح المختلفة حول قدرة الشركة على إدارة المخاطر المختلفة وسداد الالتزامات قصير الأجل.

في ضوء نظرية الإشارة ونظرية الوكالة يمكن تُوقع بأن تكون العلاقة بين الرافعة المالية والإفصاح المحاسبي عن المخاطر علاقة طردية، بمعنى أنه كلما زاد حجم الشركة زادت نسبة المديونية كلما زادت عملية الإفصاح عن المخاطر، في حين أنه يمكن تُوقع بأن تكون العلاقة بين الرافعة المالية وحجم التداول علاقة عكسية، فكلما زادت نسبة المديونية انخفض حجم التداول.

٣/٥: الأداء:

تشير دراسة (Khlif and Hussainey, 2016) إلى أن المنشآت ذات مستويات الأداء المرتفعة (ربحية عالية)، تميل للإفصاح المحاسبي عن المخاطر، ذلك لما يلي:

- لمحاولة جذب مستثمرين جدد من خلال إرسال إشارات حول قوة أدائها وقدرتها على إدارة المخاطر المختلفة.
- التأثير الإيجابي على أسعار الأسهم (زيادة حجم التداول).
- تخفيض درجة عدم التأكد والمرتبطة بالمستقبل.

- تحسين سمعة المنشأة وتجنب مخاطر التقاضي.

٤/٥: نوع الصناعة (طبيعة النشاط الاقتصادي):

يؤثر نوع الصناعة التي تعمل بها المنشأة أو طبيعة النشاط الاقتصادي على عملية الإفصاح المحاسبي عن المخاطر وعلى حجم التداول، فعلى سبيل المثال تواجه الشركات العاملة بقطاع تكنولوجيا المعلومات العديد من المخاطر الخاصة بالبيئة التشغيلية مثل مخاطر التقادم، كذلك تواجه الشركات العاملة في قطاع البترول والغاز مخاطر خاصة بالأسعار.

فمن منظور نظرية التكاليف السياسية، تميل إدارات تلك المنشآت للقيام بمزيد من الإفصاح عن المخاطر لتخفيض درجة عدم تماثل المعلومات وتخفيض درجة عدم التأكد حول المستقبل ولتجنب التكاليف السياسية (Khlif and Hussainey, 2016; Dobler et al., 2011; Mokhtar and Mellett, 2013).

٥/٥: حجم مجلس الإدارة:

تشير دراسات (Oliveira, et al, 2011; Sagar and Singh, 2017) إلى أن حجم مجلس الإدارة يُعد من المتغيرات التي قد تؤثر على كمية وجودة الإفصاح عن المخاطر، فالمجالس كبيرة الحجم تنسم بالخصائص التالية:

- تنوع وتعدد الآراء والخبرات المهنية وهو ما يؤثر ايجابياً على كمية وجودة الإفصاح عن المخاطر.

- زيادة عدد الأعضاء المستقلين يُمثل دعماً للإفصاح عن المخاطر لتجنب مخاطر الأضرار بسمعتهم الشخصية.
- وجود لجنة مراجعة أكثر فعالية للإشراف على التقارير المالية وتوفير مزيد من المعلومات عن المخاطر.

٦/٥: عنصر المنافسة:

تشير دراسة (Mokhtar and Mellett, 2013) إلى أن عنصر المنافسة يُمثل دافعاً وحافزاً هاماً للمنشآت للاتجاه نحو مزيداً من الإفصاح عن المخاطر، بهدف تقليل حدة عدم تماثل المعلومات وإمكانية جذب مستثمرين جدد.

في حين ترى دراسة (Laidroo, 2009) أن المنافسة تقلل من حوافز المنشآت نحو الاتجاه لمزيد من الإفصاح عن المخاطر خوفاً من استغلال المنافسين لتلك المعلومات (منهج الحفاظ عن سرية وأمن المعلومات).

بعد أن انتهى الباحث من عرض للقسم الأول والخاص بالإطار النظري للبحث، يوضح القسم الثاني الدراسات السابقة وتطوير فروض الدراسة.

القسم الثاني

الدراسات السابقة وتطوير

فروض الدراسة

مقدمة:

يتناول هذا الجزء مجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بعلاقة خصائص الشركات بالإفصاح عن المخاطر بالتقارير المالية، ثم تناول مجموعة من الدراسات السابقة الخاصة بعلاقة خصائص الشركات بحجم التداول، أخيراً التعليق على نتائج الدراسات السابقة، من خلال ما يلي:

أولاً: دراسات سابقة تناولت العلاقة بين خصائص الشركات والإفصاح عن المخاطر:

1/1: دراسة (Hudi, 2021):

استهدفت دراسة (Hudi, 2021) اختبار العلاقة بين بعض خصائص الشركات (مثل حجم الشركة – نوع الصناعة أو القطاع) ومستوى الإفصاح عن المخاطر، حيث أوضحت أن عملية الإفصاح عن المخاطر تمثل نقطة هامة للمستثمرين وأصحاب المصالح المختلفة لما لها من تأثيرات هامة على مستوى اتخاذ وترشيد القرارات.

اعتمدت منهجية الدراسة على نموذج الانحدار المتعدد، لاختبار العلاقة بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح عن المخاطر، لعينة من الشركات في الفترة من عام 2019 وحتى عام 2020 وتوصلت الدراسة لوجود علاقة معنوية موجبة بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح عن المخاطر.

2/1: دراسة (Rujjin, and Sukirman, 2020):

قامت دراسة (Rujjin, and Sukirman, 2020) بدراسة أثر بعض خصائص الشركات (مثل حجم الشركة – ربحية الشركة – نسبة المديونية) على مستوى الإفصاح عن المخاطر بالتقارير المالية السنوية، فالشركات كبيرة الحجم لديها القدرة على تحمل التكاليف (الأعباء الإضافية) لعملية الإفصاح عن المخاطر.

اعتمدت منهجية الدراسة على نموذج الانحدار المتعدد، لاختبار العلاقة بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح عن المخاطر، لعينة من الشركات في الفترة من عام 2013 وحتى عام 2017 وتوصلت الدراسة لوجود علاقة طردية بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح عن المخاطر، كذلك توصلت الدراسة لوجود علاقة معنوية موجبة بين الرافعة المالية والإفصاح المحاسبي عن المخاطر.

3/1: دراسة (Hariadi, 2020):

اختبرت دراسة (Hariadi, 2020) العلاقة بين نسبة المديونية كأحد خصائص الشركات ومستوى الإفصاح عن المخاطر بالتقارير المالية السنوية.

اعتمدت منهجية الدراسة على نموذج الانحدار المتعدد، لاختبار العلاقة بين الرافعة المالية ومستوى الإفصاح عن المخاطر، لعينة من الشركات في الفترة من عام ٢٠١٣ وحتى عام ٢٠١٥ وتوصلت الدراسة لوجود علاقة معنوية بين الرافعة المالية ومستوى الإفصاح عن المخاطر.

4/1: دراسة (Alkurdi, et al, 2019):

أوضحت دراسة (Alkurdi, et al, 2019) إلى أن الرافعة المالية تُعد أحد المحددات الهامة للإفصاح عن المخاطر بالتقارير المالية السنوية. اعتمدت منهجية الدراسة على نموذج الانحدار المتعدد، لاختبار العلاقة بين الرافعة المالية ومستوى الإفصاح عن المخاطر، لعينة من الشركات في الفترة من عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١٥ وتوصلت الدراسة لوجود تأثير ايجابي بين الرافعة المالية ومستوى الإفصاح عن المخاطر.

5/1: دراسة (Gulko, 2017):

تناولت دراسة (Gulko, 2017) العلاقة بين حجم الشركة وحوكمة الشركات ومستوى الإفصاح عن المخاطر بالتقارير المالية السنوية، ذلك ما قبل وأثناء وما بعد الأزمة المالية العالمية، أوضحت الدراسة أنه من المتوقع أنه كلما زاد حجم الشركة زاد مستوى الإفصاح عن المخاطر.

اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين حجم الشركة كمتغير مستقل ومستوى الإفصاح عن المخاطر كمتغير تابع لعينة من الشركات المسجلة ببورصة لندن للأوراق المالية وفي الفترة من عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠٠٩، توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- وجود علاقة معنوية موجبة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح عن المخاطر، فكلما زاد حجم

الشركة زادت عملية الإفصاح عن المخاطر بالتقارير المالية السنوية.

- زيادة مستوى الإفصاح عن المخاطر بالشركات الكبيرة أثناء فترة الأزمة المالية العالمية مقارنة بفترة ما بعد الأزمة المالية.

6/1: دراسة (Khlif and Hussainey, 2016):

استهدفت دراسة (Khlif and Hussainey, 2016) تحليل العلاقة بين بعض خصائص الشركات (مثل حجم الشركة - ربحية الشركة - نسبة المديونية) ومستوى الإفصاح عن المخاطر.

اعتمدت منهجية الدراسة على نموذج الانحدار المتعدد، حيث مثلت خصائص الشركات المتغيرات المستقلة، بينما يمثل مستوى الإفصاح عن المخاطر المتغير التابع، لعينة من الشركات في الفترة من عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠١٤ وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح عن المخاطر يرتبط ايجابياً بحجم الشركة، فالشركات كبيرة الحجم لديها مستويات مرتفعة من عملية الإفصاح عن المخاطر مقارنة بالشركات صغيرة الحجم، كذلك توصلت الدراسة لوجود علاقة معنوية موجبة بين الرافعة المالية والإفصاح المحاسبي عن المخاطر.

7/1: دراسة (Nahar, et al, 2016):

بحثت دراسة (Nahar et al., 2016) العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح عن المخاطر بالتقارير المالية السنوية لقطاع البنوك.

اعتمدت منهجية الدراسة على نموذج الانحدار المتعدد، لعينة من الشركات (البنوك) في الفترة من عام ٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠١٢ وتوصلت الدراسة لوجود علاقة معنوية موجبة بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح عن المخاطر.

ثانياً: دراسات سابقة تناولت العلاقة بين خصائص الشركات وحجم التداول:

1/2: دراسة (Hariyanto, 2021):

تناولت دراسة (Hariyanto, 2021) العلاقة بين حجم الشركة كخاصية من خصائص الشركات وحجم التداول وعائد السهم، بهدف التعرف على التأثير المباشر لحجم الشركة على حجم التداول، حيث أوضحت أنه من المتوقع كلما زاد حجم الشركة كلما زادت عملية المتابعة من قبل المستثمرين وأصحاب المصالح المختلفة كلما زاد حجم التداول.

اعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار المتعدد في اختبار العلاقة بين حجم الشركة (كمتغير مستقل) وحجم التداول (كمتغير تابع)، لعينة من الشركات في الفترة من عام 2010 وحتى عام 2020، وتوصلت الدراسة لوجود علاقة معنوية موجبة بين حجم الشركة وحجم التداول، بمعنى آخر فإن حجم التداول يتأثر بحجم الشركة.

2/2: دراسة (Zahoor, et al., 2017):

استهدفت دراسة (Zahoor, et al., 2017) اختبار العلاقة بين حجم الشركة وحجم التداول، وأشارت الدراسة إلى أنه من المتوقع كلما زاد حجم الشركة كلما زادت عملية المتابعة من قبل

المستثمرين وأصحاب المصالح المختلفة كلما زاد حجم التداول.

اعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار المتعدد في اختبار العلاقة بين حجم الشركة (كمتغير مستقل) وحجم التداول (كمتغير تابع)، لعينة من الشركات في الفترة من عام 2005 وحتى عام 2014، وتوصلت الدراسة لوجود علاقة معنوية موجبة ذات دلالة احصائية بين حجم الشركة وحجم التداول، بمعنى أنه كلما زاد حجم الشركة زاد حجم التداول (علاقة طردية).

3/2: دراسة (Atiyet, 2017):

اختبرت دراسة (Atiyet, 2017) العلاقة بين الرافعة المالية وحجم التداول، وأشارت الدراسة إلى أنه من المتوقع كلما زادت نسبة المديونية للشركة كلما انخفض حجم التداول.

اعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار المتعدد في اختبار العلاقة بين الرافعة المالية (كمتغير مستقل) وحجم التداول (كمتغير تابع)، لعينة من الشركات في الفترة من عام 1999 وحتى عام 2005، وتوصلت الدراسة لوجود علاقة معنوية سالبة ذات دلالة احصائية بين الرافعة المالية وحجم التداول، بمعنى أنه كلما زادت الرافعة المالية كلما انخفض حجم التداول (علاقة عكسية).

4:2: دراسة (Tripathy, et al, 2016):

بحثت دراسة (Tripathy, et al, 2016) اختبار العلاقة بين الرافعة المالية أو نسبة المديونية وحجم التداول، وأشارت الدراسة إلى أنه من المتوقع كلما زادت نسبة المديونية للشركة كلما انخفض اتجاه

أو ميل المستثمرون نحو الاستثمار كلما انخفض حجم التداول.

اعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار المتعدد في اختبار العلاقة بين الرافعة المالية (كمتغير مستقل) وحجم التداول (كمتغير تابع)، لعينة من الشركات في الفترة من عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠٠٨، وتوصلت الدراسة لوجود علاقة معنوية سالبة ذات دلالة احصائية بين الرافعة المالية وحجم التداول، بمعنى أنه كلما زادت الرافعة المالية كلما انخفض حجم التداول (علاقة عكسية).

ثالثاً: التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة تم التوصل لما يلي:

- ندرة الدراسات التي تناولت العلاقة بين حجم الشركة والرافعة المالية والإفصاح المحاسبي عن المخاطر، كذلك ندرة الدراسات التي تناولت العلاقة بين حجم الشركة والرافعة المالية وحجم التداول، ذلك في ضوء علم الباحث.
- اتفقت نتائج الدراسات السابقة حول وجود علاقة معنوية موجبة بين حجم الشركة والإفصاح المحاسبي عن المخاطر، كذلك اتفقت نتائج الدراسات السابقة على وجود علاقة معنوية موجبة بين الرافعة المالية والإفصاح المحاسبي عن المخاطر.
- اتفقت نتائج الدراسات السابقة حول وجود علاقة معنوية موجبة بين حجم الشركة

وحجم التداول، كذلك اتفقت نتائج الدراسات السابقة على وجود علاقة معنوية سالبة بين الرافعة المالية وحجم التداول.

• تعد الدراسة الحالية امتداداً للأدبيات المحاسبية فيما يتعلق بدراسة العلاقة بين خصائص الشركات (حجم الشركة والرافعة المالية) والإفصاح المحاسبي عن المخاطر، كذلك فيما يتعلق بدراسة العلاقة بين حجم الشركة والرافعة المالية وحجم التداول في البيئة المصرية.

• يتضح عدم وجود اتفاق بين الدراسات السابقة فيما يتعلق بمؤشر محدد لقياس عملية الإفصاح المحاسبي عن المخاطر، نظراً للاختلافات البيئية فيما بين الدول.

في ضوء ما سبق، يمكن صياغة فروض الدراسة في صيغة فرض العدم كما يلي:
الفرض الأول: "لا توجد علاقة بين حجم الشركة ودرجة الإفصاح عن المخاطر للشركات المساهمة المصرية".

الفرض الثاني: "لا توجد علاقة بين الرافعة المالية ودرجة الإفصاح عن المخاطر للشركات المساهمة المصرية".

الفرض الثالث: "لا توجد علاقة بين حجم الشركة وحجم التداول للشركات المساهمة المصرية".

الفرض الرابع: "لا توجد علاقة بين الرافعة المالية وحجم التداول للشركات المساهمة المصرية".

بعد أن انتهى الباحث من عرض الدراسات السابقة وتطوير فروض الدراسة، يناقش القسم الثالث الدراسة الاختبارية.

القسم الثالث الدراسة الاختبارية

مقدمة:

يهدف هذا القسم إلى بيان تصميم الدراسة الاختبارية والتي تشمل (عرض لنموذج الدراسة، متغيرات الدراسة وكيفية قياسها، مجتمع وعينة الدراسة، واختبار فروض الدراسة)، يلي ذلك عرض وتفسير النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: النماذج الإحصائية المستخدمة:

سيتم استخدام نماذج الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين خصائص الشركات (حجم الشركة والرافعة المالية كمتغيرات مستقلة) والإفصاح المحاسبي عن المخاطر للشركات المساهمة المصرية (كمتغير تابع)، كذلك أيضاً اختبار العلاقة بين خصائص الشركات (حجم الشركة والرافعة المالية كمتغيرات مستقلة) وحجم التداول للشركات المساهمة المصرية (كمتغير تابع)، ويمكن عرض نماذج الانحدار على النحو التالي:

١/١ النموذج الأول: اختبار العلاقة بين خصائص الشركات والإفصاح المحاسبي عن المخاطر:

$$RiskD_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 Size_{i,t} + \beta_2 Lev_{i,t} + \beta_3 rAFirm + \beta_4 D1_{i,t} + \beta_5 D2_{i,t} + \beta_6 D3_{i,t} + \beta_7 D4_{i,t} + \beta_8 D5_{i,t} + \beta_9 D6_{i,t} + \beta_{10} D7_{i,t} + \beta_{11} D8_{i,t} + \beta_{12} D9_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

RiskD: المتغير التابع: درجة الإفصاح عن المخاطر.

Size: المتغير المستقل: حجم الشركة.

Lev: المتغير مستقل: الرافعة المالية.

AFirm: حجم مكتب المراجعة: متغير ضابط.

D1: نوع القطاع (قطاع الأغذية والمشروبات): متغير ضابط.

D2: نوع القطاع (قطاع الرعاية الصحية والأدوية): متغير ضابط.

D3: نوع القطاع (قطاع السياحة والترفيه): متغير ضابط.

D4: نوع القطاع (قطاع العقارات): متغير ضابط.

D5: نوع القطاع (قطاع موارد اساسية): متغير ضابط.

D6: نوع القطاع (قطاع خدمات النقل والشحن): متغير ضابط.

D7: نوع القطاع (قطاع خدمات صناعية وسيارات): متغير ضابط.

D8: نوع القطاع (قطاع مقاولات وانشاءات هندسية): متغير ضابط.

D9: نوع القطاع (قطاع منسوجات و سلع معمرة): متغير ضابط.

٢/١ النموذج الثاني: اختبار العلاقة بين خصائص الشركات وحجم التداول:

$$\begin{aligned} Trading_{i,t} = & \beta_0 + \beta_1 Size_{i,t} + \beta_2 Lev_{i,t} + \beta_3 r \\ & News_{i,t} + \beta_4 D1_{i,t} + \beta_5 D2_{i,t} + \beta_6 D3_{i,t} + \beta_7 D4_{i,t} \\ & + \beta_8 D5_{i,t} + \beta_9 D6_{i,t} + \beta_{10} D7_{i,t} + \beta_{11} D8_{i,t} + \beta_{12} \\ & D9_{i,t} + \varepsilon_{it} \end{aligned}$$

حيث أن:

Trading: المتغير التابع: حجم التداول.

Size: متغير مستقل: حجم الشركة.

Lev: متغير مستقل: الرافعة المالية.

News: طبيعة الأنباء عن الأداء: متغير ضابط

D1 – D9: نوع القطاع: متغيرات ضابطة.

ε_{it} : الخطأ العشوائي.

وفيما يلي وصفاً للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة والضابطة وكذلك التعريفات الإجرائية الخاصة بكل منهما:

ثانياً: متغيرات الدراسة، وكيفية قياسها:

١/٢: المتغيرات التابعة:

١/١/٢: الإفصاح المحاسبي عن المخاطر:

يعتمد الباحث عند قياس المتغير التابع (الإفصاح المحاسبي عن المخاطر) على أسلوب تحليل المحتوى، ذلك استناداً للعديد من الدراسات السابقة (Gulko, 2017; Khlif and Hussainey, 2016; Hariadi, 2020; Alkurdi et al., 2019)، من خلال مؤشر الإفصاح عن المخاطر مكون من ٦ محاور في ضوء الإفصاحات الخاصة بعينة شركات الدراسة، وهي:

- محور المخاطر المالية.
- محور مخاطر التشغيل.
- محور المخاطر العامة.
- محور السياسات المحاسبية.
- محور المعلومات القطاعية.
- محور الأدوات المالية والتحوط بالمشتقات المالية.

ولكل محور من المحاور السابقة مجموعة من البنود، يعرض الملحق رقم (١) مؤشر قياس الإفصاح المحاسبي عن المخاطر، حيث يتم تسجيل عدد العبارات المفصح عنها لكل شركة ثم تجميعها، ويكون الحد الأقصى لهذا المؤشر هو ٦٠ بند.

٢/١/٢: حجم التداول:

يعتمد الباحث عند قياس حجم التداول للشركات المساهمة المصرية على اللوغاريتم الطبيعي لحجم التداول في نهاية السنة المالية (١٢/٣١).

٢/٢ : المتغيرات المستقلة:

١/٢/٢ : حجم الشركة:

يتم قياس حجم الشركة استناداً للعديد من الدراسات (Gulko, 2017; Khlif and Hussainey, 2016) باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

٢/٢/٢ : الرافعة المالية:

اعتمد الباحث عند قياس الرافعة المالية على نسبة الديون إلى إجمالي الأصول استناداً للعديد من الدراسات (Hariadi, 2020; Khlif and Hussainey, 2016; Alkurdi et al., 2019).

٣/٢ التعريف الإجرائي للمتغيرات الضابطة:

يوضح الجدول التالي طريقة قياس المتغيرات الضابطة، ذلك كما يلي:

جدول رقم (1)
التعريف الإجرائي للمتغيرات الضابطة

اسم المتغير	رمز المتغير	طريقة القياس
حجم مكتب المراجعة	AFirm	متغير وهمي، يأخذ القيمة (1) إذا تمت مراجعة الشركة من قبل مكتب من مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، صفر بخلاف ذلك.
قطاع الأغذية والمشروبات	D1	متغير وهمي، يأخذ القيمة (1) إذا كانت الشركة تنتمي لقطاع الأغذية والمشروبات، صفر بخلاف ذلك.
قطاع الرعاية الصحية والأدوية	D2	متغير وهمي، يأخذ القيمة (1) إذا كانت الشركة تنتمي لقطاع الرعاية الصحية والأدوية، صفر بخلاف ذلك.
قطاع السياحة والترفيه	D3	متغير وهمي، يأخذ القيمة (1) إذا كانت الشركة تنتمي لقطاع السياحة والترفيه، صفر بخلاف ذلك.
قطاع	D4	متغير وهمي، يأخذ

القيمة (١) إذا كانت الشركة تنتمي لقطاع العقارات، صفر بخلاف ذلك.		العقارات
متغير وهمي، يأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة تنتمي لقطاع الموارد الأساسية، صفر بخلاف ذلك.	D5	قطاع الموارد الأساسية
متغير وهمي، يأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة تنتمي لقطاع خدمات النقل والشحن، صفر بخلاف ذلك.	D6	قطاع خدمات النقل والشحن
متغير وهمي، يأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة تنتمي لقطاع خدمات صناعية وسيارات، صفر بخلاف ذلك.	D7	قطاع خدمات صناعية وسيارات
متغير وهمي، يأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة تنتمي لقطاع المقاولات والانشاءات الهندسية، صفر بخلاف ذلك.	D8	قطاع مقاولات وانشاءات هندسية
متغير وهمي، يأخذ	D9	قطاع

<p>القيمة (1) إذا كانت الشركة تنتمي لقطاع المنسوجات والسلع المعمرة، صفر بخلاف ذلك.</p>		<p>المنسوجات والسلع المعمرة</p>
<p>متغير وهمي، يأخذ القيمة (1) في حالة الانباء الجيدة، صفر بخلاف ذلك، تعتبر الانباء المفصح عنها جيدة في حالة أن يكون رقم الربح المفصح عنه في قائمة الدخل للفترة t \leq الفترة السابقة $t-1$، وبخلاف ذلك تعد انباء سيئة.</p>	<p>News</p>	<p>طبيعة الأنباء عن الأداء</p>

ثالثاً: مجتمع، وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المصرية والمسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية، سيتم أخذ عينة تناسبية حكمية من هذا المجتمع لاختبار فروض الدراسة.

تم اختيار عينة ميسرة تمثلت في عدد ٦٠ شركة مصرية من تلك القطاعات المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية موزعة على عدد ١٠ قطاعاً اقتصادياً مختلفاً لإتمام الدراسة الحالية، في الفترة من عام ٢٠١٩ وحتى عام ٢٠٢٢، ويوضح الجدول التالي التوزيع القطاعي لشركات العينة:

جدول رقم (٢)
التوزيع القطاعي لشركات العينة

م	اسم القطاع	العينة	النسبة
١	أغذية ومشروبات وتبغ	10	16.7%
٢	رعاية صحية وأدوية	٧	11.6%
٣	السياحة والترفيه	٤	6.7%
٤	العقارات	8	13.3%
5	موارد أساسية	٦	10%
6	خدمات النقل والشحن	٤	6.7%
7	خدمات صناعية وسيارات	٥	8.3%

8	مقاولات وإنشاءات هندسية	6	10%
9	منسوجات و سلع معمرة	5	8.3%
10	مواد البناء	5	8.3%
الإجمالي		60	100%

المصدر: من إعداد الباحث

رابعاً: مصادر الحصول على البيانات:

تم الاعتماد على موقع مباشر البورصة المصرية، وكذلك شركة مصر لنشر المعلومات عند جمع البيانات اللازمة لإتمام الدراسة الحالية.

خامساً: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

يتم عرض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة والتي تتضمن الحد الأعلى والأدنى، كذلك المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، لشركات عينة الدراسة، كما هو موضح بالجدول التالية:

جدول رقم (3)

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة لشركات عينة الدراسة للنموذج الأول

الانحراف المعياري	المتوسط	الحد الأعلى	الحد الأدنى	متغيرات الدراسة
0.19	1.47	1.77	0.84	الإفصاح عن المخاطر
0.64	8.8	10.7	7.3	حجم الشركة
0.22	0.38	0.87	0.009	الرافعة المالية
0.49	0.46	1	0	حجم مكتب المراجعة

من خلال العرض السابق للإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة، يمكن استخلاص ما يلي:

- وجود اختلاف كبير لقيم المتغير التابع الخاص بالنموذج الأول وهو (الإفصاح عن المخاطر)، حيث بلغت أكبر قيمة (60 بند) تعادل باللوغاريتم (1.77)، في حين كانت أقل قيمة (7 بنود) تعادل باللوغاريتم (0.84)، يشير ذلك لوجود اختلافاً كبيراً بين شركات العينة فيما يتعلق بعملية الإفصاح عن المخاطر.

- وجود تباين فيما يتعلق حجم الشركة (متغير مستقل)، حيث قدرت أكبر قيمة لهذا المتغير باللوغاريتم (10.7)، في حين بلغت أقل قيمة باللوغاريتم (7.3).

- وجود اختلاف كبير فيما يتعلق بالرافعة المالية لشركات عينة الدراسة، حيث بلغت أكبر قيمة (87%)، وأقل قيمة كانت (0.009)، ويشير ذلك لوجو تباين كبير لنسبة المديونية فيما بين عينة شركات الدراسة.

ويوضح الجدول التالي الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة لعينة الشركات لنموذج الانحدار الثاني، ذلك كما يلي:

جدول رقم (٤)
الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة لشركات
عينة الدراسة للنموذج الثاني

الانحراف المعياري	المتوسط	الحد الأعلى	الحد الأدنى	متغيرات الدراسة
1.17	5.8	8.2	2.90	حجم التداول
0.64	8.8	10.7	7.3	حجم الشركة
0.22	0.38	0.87	0.009	الرافعة المالية
0.49	0.55	1	0	طبيعة الأنبياء عن الأداء

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج الاختبارات الإحصائية من خلال العرض السابق لبعض الإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة، يمكن استخلاص ما يلي:

- وجود اختلاف كبير لقيم المتغير التابع الخاص بالنموذج الثاني وهو (حجم التداول)، حيث بلغت أكبر قيمة (194833080 جنيه) تعادل باللوغاريتم (8.2)، في حين كانت أقل قيمة (811 جنيه) تعادل باللوغاريتم (2.90)، يشير ذلك لوجود اختلافاً كبيراً بين شركات العينة فيما بحجم التداول.

- وجود تباين فيما يتعلق حجم الشركة (متغير مستقل)، حيث قدرت أكبر قيمة لهذا المتغير

باللوغاريتم (10.7)، في حين بلغت أقل قيمة باللوغاريتم (7.3).

- وجود اختلاف كبير فيما يتعلق بالرافعة المالية لشركات عينة الدراسة، حيث بلغت أكبر قيمة (٨٧%)، وأقل قيمة كانت (0.009)، ويشير ذلك لوجود تباين كبير لنسبة المديونية فيما بين عينة شركات الدراسة.

سادساً: عرض نتائج تحليل الانحدار:

١/٧ : نتائج تحليل الانحدار للفرض الأول والثاني (النموذج الأول):

يتم مناقشة نتائج التحليل الإحصائي للفرض الأول والثاني، من خلال اتباع طريقة المربعات الصغرى المرجحة (WLS)، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (٥)
نتائج تحليل الانحدار للنموذج الأول

Weighted Statistics					
R-squared = 0.55					
R-squared Adj = 0.53					
F= 23.60					
Prob > F = 0.0000					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Sig
SIZEW1	0.004906	0.007564	2.0648526	0.04173	**
LEVW1	-0.004064	0.025104	-0.161888	0.8715	
AFIRM	-0.020078	0.010659	-1.883674	0.0609	
D1	0.236311	0.046742	5.055681	0.0000	***
D2	0.307714	0.027613	11.14363	0.0000	***
D3	0.300714	0.027174	11.06626	0.0000	***
D4	0.298120	0.022483	13.25998	0.0000	***
D5	0.221538	0.072323	3.063162	0.0025	***
D6	0.182036	0.025464	7.148717	0.0000	***
D7	0.333864	0.047887	6.971977	0.0000	***
D8	0.317025	0.029378	10.79115	0.0000	***
D9	0.302270	0.029443	10.26633	0.0000	***
C	1.197337	0.079019	15.15248	0.0000	***
***، **، (تشير لمستويات المعنوية المتعارف عليها ١%، ٥% على الترتيب)					

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج الاختبارات الإحصائية

من الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:

- القوة التفسيرية (معامل التحديد) لنموذج الانحدار كانت (53%) تقريباً، هو ما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة (53%) من تباين المتغير التابع (الإفصاح المحاسبي عن المخاطر).

- معنوية نموذج الانحدار ككل عند مستوى معنوية (1%)، حيث كانت قيمة (F=

23.60)، وهي معنوية عند مستوى معنوية
1% حيث بلغت $p\text{-value} = 0.000$.

- توجد علاقة معنوية موجبة بين حجم الشركة
(كمتغير مستقل) والإفصاح المحاسبي عن
المخاطر (كمتغير تابع)، عند مستوى معنوية
(5%)، حيث كانت قيمة $(p=0.041)$ ،
وبالتالي يتم رفض فرض الدراسة الأول
(صورة فرض العدم) والقائل بأنه لا توجد
علاقة بين حجم الشركة والإفصاح المحاسبي
عن المخاطر للشركات المصرية، وقبول
الفرض البديل بأنه توجد علاقة معنوية موجبة
بين حجم الشركة والإفصاح المحاسبي عن
المخاطر، مما يعني أنه كلما زاد حجم الشركة
كلما زادت عملية الإفصاح عن المعلومات
الخاصة بالمخاطر من قبل المنشآت.

- لا توجد علاقة بين الرافعة المالية (كمتغير
مستقل) والإفصاح عن المخاطر (كمتغير
تابع)، عند مستوى معنوية (1% أو 5%)،
حيث كانت قيمة $(p=0.87)$ ، وبالتالي يتم
قبول فرض الدراسة الثاني (صورة فرض
العدم) والقائل بأنه لا توجد علاقة بين الرافعة
المالية والإفصاح المحاسبي عن المخاطر
للشركات المصرية.

٢/٧: نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرض الثالث والرابع (النموذج الثاني):

جدول رقم (٦)

نتائج تحليل الانحدار للنموذج الثاني

Weighted Statistics					
R-squared = 0.41					
R-squared Adj = 0.388					
F= 13.62					
Prob > F = 0.0000					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Sig
SIZEW1	0.041592	0.015976	2.603465	0.0098	***
LEVW1	0.017980	0.085067	0.211367	0.8328	
NEWS	-0.365860	0.083172	-4.398835	0.0000	***
D1	0.364178	0.099794	3.649295	0.0003	***
D2	-0.024920	0.256796	-0.097040	0.9228	
D3	0.789754	0.105298	7.500170	0.0000	***
D4	0.396250	0.098323	4.030076	0.0001	***
D5	-0.224916	0.170980	-1.315453	0.1897	
D6	-0.461470	0.506602	-0.910913	0.3633	
D7	0.071227	0.101360	0.702710	0.4830	
D8	0.318706	0.137326	2.320804	0.0212	**
D9	-0.199205	0.097085	-2.051859	0.0413	**
C	5.555947	0.175142	31.72246	0.0000	
***, **, (تشير لمستويات المعنوية المتعارف عليها ١%، ٥% على الترتيب)					

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج الاختبارات الإحصائية من الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:

- القوة التفسيرية (معامل التحديد) لنموذج الانحدار كانت (٣٩%) تقريباً، هو ما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة (٣٩%) من تباين المتغير التابع (حجم التداول).

- معنوية نموذج الانحدار ككل عند مستوى معنوية (1%)، حيث كانت قيمة $F=13.62$ ، وهي معنوية عند مستوى معنوية 1% حيث بلغت $p\text{-value}=0.000$.

- توجد علاقة معنوية موجبة بين حجم الشركة (كمتغير مستقل) وحجم التداول (كمتغير تابع)، عند مستوى معنوية (1%)، حيث كانت قيمة $(p=0.009)$ ، وبالتالي يتم رفض فرض الدراسة الأول (صورة فرض العدم) والقائل بأنه لا توجد علاقة بين حجم الشركة وحجم التداول للشركات المصرية، وقبول الفرض البديل بأنه توجد علاقة معنوية موجبة حجم الشركة وحجم التداول لشركات عينة الدراسة، مما يعني أنه كلما زاد حجم الشركة كلما زاد حجم التداول.

- لا توجد علاقة بين الرافعة المالية (كمتغير مستقل) وحجم التداول (كمتغير تابع)، عند مستوى معنوية (1% أو 5%)، حيث كانت قيمة $(p=0.83)$ ، وبالتالي يتم قبول فرض الدراسة الثاني (صورة فرض العدم) والقائل بأنه لا توجد علاقة بين الرافعة المالية وحجم التداول للشركات المصرية.

سابعاً: نتائج اختبار فروض الدراسة، وتفسيرها:

من اختبار فروض الدراسة وعرض نتائجها من خلال نتائج نماذج الانحدار السابق عرضها، يمكن استخلاص ما يلي:

- تم رفض فرض الدراسة الأول (صورة فرض العدم) والقائل بأنه لا توجد علاقة بين حجم الشركة والإفصاح المحاسبي عن المخاطر، وقبول الفرض البديل، وبالتالي توجد علاقة معنوية موجبة بين حجم الشركة والإفصاح المحاسبي عن المخاطر، مما يعني أنه كلما زاد حجم الشركة المالية كلما زاد حجم المعلومات المفصح عنها بشأن المخاطر (زادت عملية الإفصاح عن المخاطر)، وتتفق تلك النتيجة بشكل كبير مع نتائج بعض الدراسات السابقة، Khlif, (Gulko, 2016; 2017; and Hussainey, Tauringana and Chithambo, 2016) التي توصلت لوجود علاقة طردية بين حجم الشركة والإفصاح المحاسبي عن المخاطر.
- تم قبول فرض الدراسة الثاني (صورة فرض العدم) والقائل بأنه لا توجد علاقة بين الرافعة المالية والإفصاح المحاسبي عن المخاطر، مما يعني أن الرافعة المالية لا تؤثر على عملية الإفصاح عن مزيد من المعلومات الخاصة بالمخاطر، ربما يرجع ذلك لاعتقاد المنشآت بعدم اهتمام الدائنين بعملية الإفصاح عن المخاطر في البيئة المصرية، لا تتفق تلك النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة (Hariadi, 2020; Alkurdi et al, 2019; Khlif, and Hussainey, 2016).
- تم رفض فرض الدراسة الثالث (صورة فرض العدم) والقائل بأنه لا توجد علاقة بين

حجم الشركة وحجم التداول، وقبول الفرض البديل، بالتالي توجد علاقة معنوية موجبة بين حجم الشركة وحجم التداول، مما يعني أنه كلما زاد حجم الشركة المالية كلما زادت عمليات التداول على أسهم الشركات في سوق الأوراق المالية، وتتفق تلك النتيجة بشكل كبير مع نتائج بعض الدراسات السابقة (Assan and Thomas, 2013; Barron, et al, 2011) التي توصلت لوجود علاقة طردية بين حجم الشركة وحجم التداول.

- تم قبول فرض الدراسة الرابع (صورة فرض العدم) والقاتل بأنه لا توجد علاقة بين الرافعة المالية وحجم التداول، مما يعني أن الرافعة المالية لا تؤثر على عمليات التداول في سوق الأوراق المالية، لا تتفق تلك النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة (Tripathy, et al, 2009; Atiyet, B., 2014).

ثامناً : التوصيات :

يوصي الباحث بإجراء مجموعة من الدراسات المستقبلية:

- 1- دراسة العلاقة بين حجم الشركة والرافعة المالية وعملية الإفصاح المحاسبي عن المخاطر في فترات الأزمات.
- 2- دراسة العلاقة بين خصائص الشركات وعملية الإفصاح المحاسبي عن المخاطر

وحجم التداول أثناء فترات الاستقرار
وفترات الأزمات.
٣- دراسة العلاقة بين عملية الإفصاح المحاسبي
عن المخاطر وحجم التداول بالتطبيق على
الشركات المساهمة المصرية.

المراجع

المراجع العربية:

- صالح، أبو الحمد مصطفى، (٢٠٢٠)، "الإفصاح عن المخاطر وتكلفة رأس المال في الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، العدد، الرابع، ص ص. ٣٩٣ - ٤٣٦.
- صالح، رضا إبراهيم، العجمي، هالة عبد الفتاح، السمدوني، حمادة فتح الله، (٢٠٢٠)، "أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية مع دراسة تطبيقية"، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، العدد التاسع، ص ص. ٧٧٤ - ٨١٢.
- مركز المديرين المصري، (٢٠١٦)، "الدليل المصري لحوكمة الشركات"، ص ص. ١٦ - ٢٧.
- وزارة الاستثمار، (٢٠١٥)، "قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ بإصدار معايير المحاسبة المصرية المعدلة"، ملحق جريدة الوقائع المصرية، العدد ١٥٦.
- وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، (٢٠١٩)، "قرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم

١١٠ لسنة ٢٠١٥، ملحق جريدة الوقائع

المصرية، العدد ٨١.

المراجع الأجنبية:

- Al-Hadi, A., Mostafa, M., and Habib, A., (2016), “Risk Committee, Firm Life Cycle, and Market Risk Disclosures”, ***Corporate Governance: An International Review***, Vol. 24, PP. 145 – 170.
- Alkurdi, A., et al. (2019), “The impact of corporate governance on risk disclosure: Jordanian evidence”, ***Academy of Accounting Financial Studies Journal***, Vol. 23, PP. 1-16.
- Assan, A., and Thomas, S., (2013), “Stock Returns and Trading Volume: Does the Size Matter?”, ***Investment Management and Financial Innovations***, Vol. 10, PP. 76 – 88.
- Atiyet, B., 2017, “The Impact of Financing Decision on The Shareholder Value Creation”, ***Journal of Business Studies Quarterly***, Vol. 4, PP. 44 – 63.
- Barron, O., Schneible, R., and Stevens, D., (2011), “The Firm Size Effect on Trading Volume

- Reactions to Earnings Announcements: A Reexaminations and Extension”, Working Paper, Pennsylvania State University.
- Buckby, S., Gallery, G., and Ma, J., (2015), “An Analysis Of Risk Management Disclosures: Australian Evidence”, *Managerial Auditing Journal*, Vol. 30, PP. 812 – 869.
 - Cordazzo, M., Papa, M., and Rossi, P., (2017), “The Interaction Between Mandatory and Voluntary Risk Disclosure: A Comparative Study”, *Managerial Auditing Journal*, Vol. 12, PP. 1 – 34.
 - Dobler, M., Lajili, K., and Zéghal, D., (2011), “Attributes of corporate risk disclosure: An international investigation in the manufacturing sector”, *Journal of International Accounting Research*, Vol. 10, PP. 1–22.
 - Elshandidy, T., and Neri, L., (2015), “What drives mandatory and voluntary risk reporting variations across Germany, UK and US?”, *The British Accounting Review*, Vol. 47, PP. 376 - 394.

- Elshandidy, T., and Shrivess P., Bamber, M., and Abraham, S., (2019), “Risk Reporting: A Review of The Literature and Implications for Future Research”, *Journal of Accounting Literature*, Vol. 40, PP. 817 – 839.
- Elzahar, H., and Hussainey, K., (2012), “Determinants of Narrative Risk Disclosures in UK Interim Reports”, *The Journal of Risk Finance*, Vol. 13, PP. 133 – 147.
- Gulko, N., Hyde, C., and Seppala, N., (2017), “Disclosure of Corporate Risks and Governance Before, During and After the Global Financial Crisis: Case Study in UK Construction Industry in 2006 – 2009”, *International Journal of Disclosure and Governance*, Vol. 7, PP. 1 – 17.
- Habbash, M., Hussainey, K., and Awad, E., (2016), “The Determinants of Voluntary Disclosure in Saudi Arabia: An Empirical Study”, *International Journal of Accounting Auditing and Performance Evaluation*, Vol. 12, PP. 213 – 243.

- Hariadi, R., (2020), “The Analysis of Factors Influencing Risk Management Disclosure”, *International Journal of Scientific & Technology Research*, Vol. 9, PP. 6458 - 6464.
- Hariyanto, D., (2021), “Effect of Trading Volume, Market Capitalization, Firm Size in Explaining Return on Vultures”, *Journal of Advanced Research in Economics and Administrative Science*, Vol. 2, PP. 50 – 74.
- Hudi, K., (2021), “The Firm Characteristics and Enterprise Risk Management Disclosures: Evidence from State Owned Enterprise in Indonesia”, *Archives of Business Research*, Vol. 9, PP. 126 – 144.
- IASB, (2010), “IFRS Practice Statement: Management Commentary”, International Accounting Standards Board. London.
- Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976), “Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure” *Journal of*

- Financial Economics*, 3 (4), 305-360.
- Khlif, H., and Hussainey, K., (2016), “The association between risk disclosure and firm characteristics: a meta-analysis”, *Journal of Risk Research*, Vol. 19, PP. 181 – 211.
 - Laidroo, L., (2009), “Association Between Ownership Structure and Public Announcements Disclosure”, *Corporate Governance: An International Review*, Vol. 17, PP. 13 – 34.
 - Linsley, P. M., and Shrive, P. J., (2006), “Risk reporting: A study of risk disclosures in the annual reports of UK companies”, *British Accounting Review*, Vol. 38, PP. 387 – 404.
 - Marzouk, M., (2016), “Risk Reporting during A Crisis: Evidence from Egyptian Capital Market”, *Journal of Applied Accounting Research*, Vol. 17, PP. 378 – 396.
 - Miihkinen, A., 2013, “The Usefulness of Firm Risk Disclosures under Different Firm Riskiness, Investor Interest and Market Conditions”,

- Advances in International Accounting*, Vol. 29, PP. 312 – 331.
- Mokhtar, E. S., and Mellett, H., (2013), “Competition, corporate governance, ownership structure and risk reporting”, *Managerial Auditing Journal*, Vol. 28, PP. 838 – 865.
 - Moumen, N., Othman, H., and Hussainey, K., (2016), “Board Structure and The Informativeness of Risk Disclosure: Evidence from Mena Emerging Markets”, *Advances in Accounting Incorporating Advances in International Accounting*, Vol. 34, PP. 177 - 204.
 - Nahar, S., Azim, M., and Jubb, C., (2016), “Risk Disclosure, Cost of Capital and Bank Performance”, *International Journal Accounting and Information Management*, Vol. 24, PP. 476 – 494.
 - Oliveira, J., Rodrigues, L. L., and Craig R., (2011), “Risk-related disclosures by non-finance companies: Portuguese practices and disclosure characteristics”, *Managerial Auditing Journal*, Vol. 26, PP. 817 – 839.

- Probohudono, A. N., Tower, G., and Rusmin, R. (2013), “Risk disclosure during the global financial crisis”, *Social Responsibility Journal*, Vol. 9, PP. 124 – 137.
- Rujiin, C., and Sukirman, S., (2020), “The Effect of Firm Size, Leverage, Profitability, Ownership Structure, and Firm Age on Enterprise Risk Management Disclosures”, *Accounting Analysis Journal*, Vol. 9, PP. 71 – 87.
- Saggarr, R., and Singh, B., (2017), “Corporate Governance and Risk Reporting: Indian Evidence”, *Managerial Auditing Journal*, Vol. 32, PP. 1 – 39.
- Salem, I., Damak, S., and Hussainey, K., (2019), “Corporate Governance on Risk Disclosure Quality: Available at: https://www.researchgate.net/publication/335262717_Corporate_governance_and_risk_disclosure_quality_Tunisian_evidence.
- Tan, Y., Zeng, C., and Elshandidy, T., (2017), “Risk Disclosures, International Orientation, and Share

- Price Informativeness: Evidence from China”, *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, Vol. 29, PP. 81 – 102.
- Taylor, G., Tower, G., Zahn, J. van D., and Neilson, J., (2010), “Corporate governance determinants on Australian resource companies’ financial instrument disclosure practices”, *Asian Review of Accounting*, Vol. 16, PP. 56 – 73.
 - Tripathy, N., Gore, A., and Arora, M., (2016), “Trading Volume, Volatility and Leverage, A Dynamic Analysis of the Indian Stock Market”, *Journal of Business and Economics*, Vol. 3, PP. 3 – 35.
 - Zahoor, M., Saeed, M., and Hashmi, S., (2017), “Determinants of Trading Volume in Karachi Stock Market”, Available at: https://www.researchgate.net/publication/354383847_Determinants_of_Trading_Volume_in_Karachi_Stock_Market.

ملحق رقم (1): محاور وبنود الإفصاح عن المخاطر

البنود	محور
العقوبات القانونية والتنظيمية	المخاطر التشغيلية
مخاطر البيئة التنظيمية	
المخاطر البيئية	
الصحة والسلامة	
تآكل العلامة التجارية	
الاحداث خارج الميزانية	
تحفظات مراجع الحسابات	
فشل المنتجات والخدمات	
تطوير المنتجات والخدمات	
رضا العميل	
البنية التحتية	
الرقابة الداخلية	
مخاطر تكنولوجيا المعلومات	
إدارة الأرباح	
مخاطر تشغيلية أخرى	
توظيف الأفراد المؤهلين والمهرة	
مصادر توافر الموارد	
الاستمرارية والاستدامة	
الكفاءة والأداء	
الحوافز والأداء	

البُنىء	مءور
إءارة مخاطر السيولة	المخاطر المالية
التعرض لمخاطر السيولة	
إءارة مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبيةة	
التعرض لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبيةة	
إءارة مخاطر تغير أسعار الفائدة	
التعرض لمخاطر تغير أسعار الفائدة	
إءارة مخاطر تغير أسعار السلع	
التعرض لمخاطر تغير أسعار السلع	
التعرض لمخاطر تغير الأسعار الأءرى	
إءارة لمخاطر الائتمان	
التعرض لمخاطر الائتمان	
تحليل الحساسية	

البند	محور
الأهداف والخطط الاستراتيجية	المخاطر العامة
التوقعات	
الكوارث الطبيعية	
المنافسة في سوق المنتجات	
التحالفات الجديدة والمشروعات المشتركة	
المخاطر السياسية والاقتصادية	

البند	محور
تقييم المخزون	السياسات المحاسبية
استخدام التقديرات والأحكام الشخصية	
انخفاض قيمة الأصول المالية	
قروض بضمانات أصول	
انخفاض قيمة الأصول الأخرى	
ترجمة العملات الأجنبية	
المصادر الرئيسية لعدم التأكد	
الالتزامات المحتملة	
الالتزام بالإنفاق الرأسمالي	
المكاسب المحتملة	
السياسات العامة لإدارة	

المخاطر	
الغاء الاعتراف بالأصول المالية	
امتلاك الأدوات المشتقة	

البنود	محور
قطاعات الأعمال الرئيسية	المعلومات القطاعية
القطاعات الجغرافية الرئيسية	
التركيز الجغرافي	
تركز العملاء والموردين	

البنود	محور
وصف التحوط	الأدوات المالية والتحوط بالمشتقات
تحوط التدفق النقدي	
التغير في القيمة العادلة للأصول والالتزامات	
إعادة تصنيف الأدوات المالية	
التغيرات المترجمة في القيمة العادلة	